دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة

في العراق والجزائر (دراسة مقارنة)

The Role of Income Tax in Financing the Public Budget in Iraq and Algeria(A Comparative Study)

م.م. وسام دريس فتين

Wissam Dries Fateen

جامعة ميسان – كلية الصيدلة

Wisamidres@uomisan.edu.iq

م.م. مصطفى شاكر حسين

Mustafa Shaker Hussein

جامعة ميسان – قسم الشؤون القانونية

mustafa.shakir@stu.edu.iq

تاريخ الاستلام

٢٠٢٥/١٠/١٥

تاريخ القبول

٢٠٢٥/١١/١٦

الملخص

يُعدّ النظام الضريبي أحد الأدوات الرئيسة التي تعتمدها الدول لتحقيق التوازن المالي والاقتصادي في توجيه الموارد نحو تمويل النفقات العامة، وتكتسب ضريبة الدخل على وجه الخصوص، أهمية استثنائية لانها تمثل انعكاسًا مباشرًا لقدرة وقابلة الدولة على تعبئة مواردها الذاتية بعيدًا عن تقلبات الإيرادات الريعية. ويهدف هذا البحث إلى دراسة دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة في العراق والجزائر، من خلال تحليل الأطر القانونية والمالية الحاكمة لهذه الضريبة، ومقارنة آثارها في تعزيز الإيرادات العامة وتقليص الاعتماد على العوائد النفطية كما في العراق. لهذا يتناول البحث أوجه التشابه والاختلاف بين التجربتين العراقية والجزائرية في مجال السياسة المالية والاقتصادية ودور الضريبة على الموازنة العامة، مع تسليط الضوء على التحديات التي تواجه تفعيل ضريبة الدخل كأداة تمويلية، وبيان مدى انعكاسها على العدالة الضريبية والاستقرار الاقتصادي في كل من البلدين. وقد خلصت الدراسة إلى أن ضعف البنية التشريعية والتنفيذية، إضافةً إلى التهرب الضريبي، يشكلان أبرز العقبات أمام تعظيم دور ضريبة الدخل في كلا البلدين، الأمر الذي يستوجب إصلاحات شاملة لتعزيز كفاءتها وقدرتها وتوسيع نطاقها.

الكلمات المفتاحية: ضريبة الدخل – الموازنة العامة – تمويل – العراق – الجزائر.

Abstract

The tax system is considered one of the principal instruments adopted by states to achieve fiscal balance and to direct resources toward financing public expenditures. Income tax, in particular, acquires exceptional importance as it represents a direct reflection of the state's capacity to mobilize its domestic resources, independently of the fluctuations of rent-based revenues.

This research aims to examine the role of income tax in financing the public budget in Iraq and Algeria, through an analysis of the legal and financial frameworks governing this tax, and by comparing its impact in enhancing public revenues and reducing reliance on oil-derived income. The study also addresses the similarities and differences between the Iraqi and Algerian experiences in the field of tax policy, while highlighting the challenges facing the activation of income tax as a financing tool, and assessing its implications for tax justice and economic stability.

The findings reveal that weak legislative and executive structures, in addition to tax evasion, constitute the most significant obstacles to strengthening

the role of income tax in both countries. This necessitates comprehensive reforms to improve its efficiency and broaden its scope.

Keywords: Income Tax – Public Budget – Financing – Iraq – Algeria.

المقدمة

تُعدّ الموازنة العامة المرآة الحقيقية لسياسة الدولة المالية والاقتصادية، فهي الأداة الرئيسة التي تكشف عن أولوياتها الاقتصادية والاجتماعية، وتُبرز مدى قدرتها على تعبئة مواردها وتوجيهها نحو تمويل النفقات العامة وتحقيق التنمية المستدامة.

وفي هذا السياق، تمثل الضريبة – باعتبارها موردًا سياديًا متجدّدًا – الركيزة الأساسية التي تستند إليها الدول لتقليل الاعتماد على الإيرادات الريعية، وتعزيز العدالة الاجتماعية عبر إعادة توزيع الدخول.

وتأتي ضريبة الدخل في مقدمة الضرائب المباشرة التي تُسهم بفاعلية في رفد الموازنة العامة، نظرًا لارتباطها المباشر بمقدرة المكلفين على الدفع تلك الضرائب، وما تحققه من عدالة ضريبية نسبية. غير أنّ الاقتصادات الريعية، ومنها العراق والجزائر، ما تزال تعاني من ضعف في استغلال هذه الضريبة، بسبب الاعتماد المفرط على العوائد النفطية وما يرافقها من تقلبات حادة في أسعار السوق العالمية، وهذا ما يثير تساؤلات عميقة حول جدوى السياسات الضريبية المطبقة، وقدرتها على تحقيق التوازن المالي وضمان الاستقرار الاقتصادي، ومما لا شك فيه أن الوقوف على حقيقة تلك الأسباب اضحى من أهم الخطوات اللازمة لتلافيها الامر الذي يفضي الى تحقيق نوع من التوازن المنشود بين المصلحة العامة المتمثلة بالدولة والمكلفين في دفع الضرائب[١].

من هنا تبرز الحاجة إلى دراسة معمقة لدور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة في العراق والجزائر، من خلال تحليل الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الضريبة، والكشف عن أوجه القصور والتميّز في التجربتين، والبحث في مدى إسهامها الفعلي في تمويل النفقات العامة.

إن هذه المقارنة لا تُسهم فقط في إثراء البحث الأكاديمي، بل تتيح أيضًا استخلاص توصيات عملية يمكن أن تسهم في إصلاح المنظومة الضريبية وتعزيز استقلالية المالية العامة عن العوائد النفطية.

(١) حسين كامل وداعة، المنازعة الضريبية ودور التقاضي الضريبي في تحقيق التوازن بين مصلحة المكلفين وحقوق الخزانة العامة في ظل ضريبة الدخل (دراسة مقارنة)، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة/ مجلد ١، عدد (١٣)، ٢٠٢٥، ص١٠٥.

أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من كونه يتناول قضية محورية في السياسة المالية، تتمثل في دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنات العامة للدول الريعية. فالاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية جعل العراق والجزائر عرضةً لصدمات السوق العالمية، وهو ما يفرض إعادة النظر في هيكل الإيرادات العامة. ويكتسب البحث أهميته كذلك من كونه يُجري مقارنة بين تجربتين متقاربتين جغرافيًا واقتصاديًا، لكنهما تختلفان في بعض الأبعاد التشريعية والإدارية، الأمر الذي يتيح استخلاص دروس عملية وتوصيات إصلاحية ذات جدوى.

إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

إلى أي مدى تختلف فاعلية ضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة بين العراق والجزائر، وما أوجه التباين في الإطارين القانوني والمؤسساتي المنظّمين لها في كلا البلدين؟

وتتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية، أبرزها:

ما طبيعة التنظيم القانوني لضريبة الدخل في كل من العراق والجزائر؟

وما مدى انسجام هذه التنظيمات مع متطلبات العدالة الضريبية والكفاءة المالية؟

وكيف يمكن الإفادة من التجربة المقارنة في تطوير النظام الضريبي الوطني لتحقيق فاعلية أكبر في تمويل الموازنة العامة؟

منهجية البحث

يعتمد هذا البحث على المنهج المقارن حصراً، بوصفه المنهج الأكثر ملاءمة لغايات الدراسة، إذ يتيح تحليل أوجه التشابه والاختلاف بين النظامين القانونيين العراقي والجزائري في مجال ضريبة الدخل، من حيث الأسس التشريعية، والهياكل الإدارية، والآليات المالية المعتمدة في تحصيل الضريبة وتخصيصها للموازنة العامة.

وقد تمّ اعتماد المقارنة القانونية بغية استخلاص الملامح الجوهرية التي تميز كل نظام، وتحديد مواطن القوة والقصور في كل تجربة، وصولاً إلى بناء تصور علمي يمكن أن يسهم في تعزيز كفاءة النظام الضريبي العراقي في دعم الموازنة العامة.

أهداف الدراسة

١. بيان الأساس القانوني لضريبة الدخل في كل من العراق والجزائر.

٢. تحليل دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة وتقليل الاعتماد على النفط.

٣. الكشف عن أوجه التشابه والاختلاف في التجربتين العراقية والجزائرية.

٤. تحديد أبرز التحديات التي تواجه ضريبة الدخل في كلا البلدين.

٥. اقتراح حلول وإصلاحات قانونية ومالية لتفعيل دور ضريبة الدخل.

فروض البحث

١. ضريبة الدخل في العراق والجزائر لا تشكل المصدر الرئيس لتمويل الموازنة العامة.

٢. ضعف الإدارة الضريبية والتهرب الضريبي يقلل من فاعلية ضريبة الدخل.

٣. يمكن لزيادة كفاءة التشريعات الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية أن يرفع من مساهمة ضريبة الدخل في الموازنة العامة.

٤. التشابه في الاعتماد على النفط لم يمنع وجود اختلافات تشريعية وإدارية مؤثرة بين التجربتين.

الدراسات السابقة

- دراسة *عبد الأمير الأسدي*، "النظام الضريبي العراقي بين النظرية والتطبيق"، كلية القانون – جامعة بغداد، ٢٠١٩، التي تناولت التحديات القانونية والإدارية للضريبة في العراق.
- دراسة *صالح بوقرة*، "الضرائب المباشرة وأثرها في تمويل الموازنة العامة: حالة الجزائر"، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، ٢٠٢٠، التي ركزت على ضريبة الدخل في الجزائر.

- دراسة مقارنة لـ محمد عوض، "السياسات المالية في الدول الريعية: العراق والجزائر نموذجًا"، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية – جامعة القاهرة، ٢٠٢١، التي بحثت في إشكالية الاعتماد على النفط والضرائب.

هيكلية البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لضريبة الدخل

المطلب الأول: مفهوم ضريبة الدخل

المطلب الثاني: الأساس الفلسفي والتشريعي لضريبة الدخل

المبحث الثاني: دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة

المطلب الأول: ضريبة الدخل والشركات وتمويل الموازنة العامة

المطلب الثاني: تقييم دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي لضريبة الدخل.

تُعدّ الضريبة بشكل عام، وضريبة الدخل على وجه الخصوص، من أبرز الأدوات التي تستعين بها الدولة لتحقيق أهدافها المالية والاقتصادية والاجتماعية. فهي لا تمثل مجرد وسيلة مالية لتمويل النفقات العامة فحسب، وإنما تعكس أيضًا فلسفة النظام المالي والاقتصادي والاجتماعي ومدى التزامه بمبادئ العدالة والمساواة في المجتمع من الناحية الداخلية والسياسة الخارجية. ولأن ضريبة الدخل ترتبط مباشرة بقدرة المكلفين على الدفع، فقد غدت محطّ اهتمام المشرعين والباحثين بوصفها أداة فعّالة لإعادة توزيع الثروة بين افراد الشعب وتعزيز موارد الدولة.

وانطلاقًا من هذه الأهمية، يهدف هذا المبحث إلى استعراض الخلفية التاريخية والفكرية لضريبة الدخل، حيث تشكل الضرائب المصدر الأساس لإيرادات الدولة الحديثة[1]، وبيان مكانتها في السياسات المالية الحديثة، مع تحليل الأسس النظرية التي تستند إليها، فضلاً عن استعراض أبرز التشريعات

(١) زينب عبد الكاظم حسن ، دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي في العراق دراسة مقارنة ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، مجلد ١، العدد ١، ٣٠/حزيران/٢٠٢٠، ملخص البحث.

الضريبية في دولة العراق والجزائر وتطورها. وبذلك يشكّل هذا المبحث الأساس النظري الذي يمهّد لبحث الدور التطبيقي والعملي لضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة.

المطلب الأول: مفهوم ضريبة الدخل

أولاً: اهمية ضريبة الدخل من الناحية التشريعية والمالية

ارتبط ظهور ضريبة الدخل في الفكر المالي الحديث بمبدأ العدالة في توزيع الأعباء العامة، حيث عُدّت أداة قانونية وسياسية تهدف إلى ضمان مساهمة الأفراد والشركات في تمويل النفقات العامة بحسب قدراتهم الاقتصادية[١]. وقد تطورت هذه الضريبة تاريخيًا لتجسد فلسفة الدولة الحديثة في إيجاد توازن بين حاجتها إلى الإيرادات وواجبها في حماية الفئات الاجتماعية الأقل قدرة.

في العراق، مثّلت ضريبة الدخل إحدى الوسائل التي تبنّاها المشرّع لمواجهة التحديات المالية منذ بدايات تأسيس النظام الضريبي الحديث، في محاولة للتقليل من الاعتماد المفرط على عوائد النفط التي شكلت العمود الفقري للإيرادات العامة[٢]. ومع تقلبات أسعار النفط، ازدادت الحاجة إلى تنمية الموارد الضريبية، وفي مقدمتها ضريبة الدخل، باعتبارها أكثر استدامة وقدرة على التنبؤ، الأمر الذي دفع المشرّع إلى إجراء إصلاحات متكررة في بنيتها التشريعية والتنظيمية لتعزيز فعاليتها.

أما الجزائر، فقد ارتبطت نشأة ضريبة الدخل فيها بمرحلة ما بعد الاستقلال، حيث سعت الدولة إلى بناء نظام مالي يعكس سيادتها الوطنية ويدعم جهود التنمية[٣]. ورغم اعتماد الجزائر – شأنها شأن العراق – على الموارد النفطية كمصدر رئيس للإيرادات، فإنها أدركت مبكرًا خطورة الارتهان للريع النفطي، فعملت على تطوير تشريعات ضريبة الدخل ضمن سياسة أوسع تهدف إلى تنويع مصادر التمويل العام وتعزيز قدرة الدولة على مواجهة الأزمات الاقتصادية. وقد تجلى ذلك في سلسلة من الإصلاحات الضريبية التي استهدفت توسيع الوعاء الضريبي وتحقيق قدر أكبر من العدالة الاجتماعية.

(١) بعولين صليحة، تأثير الضرائب على الشركات، تقرير تربص لنيل شهادات الجامعة التطبيقية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ص٣.

(٢) زكريا محمد بيومي، الطعون القضائية في اريط الضرائب اعلى الدخل مع دراسة تحليلية في التشريعين الضريبين الفرنسي والمصري ، دار الاتحاد العربي للطباعة ، مصر، ١٩٧٣. ص٤٣.

(٣) تواتي فتيحة، الضريبة كأداة التنمية الاقتصادية، دفعة ٢٠٠١ ، جامعة الجزائر، ص ٧٣.

لذا، فإن الخلفية التاريخية والفكرية لضريبة الدخل في العراق والجزائر تكشف عن مسار متقارب في جوهره، قوامه السعي لتقليل التبعية للموارد الريعية وتكريس دور الضريبة كركيزة أساسية للاستقرار المالي والاجتماعي.

ثانياً: أهمية ضريبة الدخل في السياسة المالية وتحقيق العدالة الضريبية

تتجاوز أهمية ضريبة الدخل حدود وظيفتها التقليدية كمصدر من مصادر الإيرادات العامة، لتصبح أداةً فعّالة في تحقيق جملة من الأهداف المالية والاجتماعية والسياسية. فهي، من جهة، توفر دخلاً مستدامًا يساعد الدولة على تمويل الموازنة العامة بصورة منتظمة، مما يعزز قدرتها على التخطيط المالي بعيد المدى ويحد من اعتمادها على الموارد الخارجية أو القروض. وهي، من جهة أخرى، أداة لإعادة توزيع الدخل والثروة، من خلال فرض معدلات ضريبية تصاعدية تتناسب مع قدرة المكلفين على الدفع، الأمر الذي يساهم في تقليص الفوارق الاقتصادية بين الطبقات الاجتماعية، ويعزز التضامن الوطني.

في العراق، تبرز أهمية ضريبة الدخل بوصفها وسيلة لتعويض تذبذب الإيرادات النفطية، بما يضمن قدراً من الاستقرار في تمويل النفقات العامة[١]. فهي تتيح للدولة موارد بديلة يمكن الاعتماد عليها في مواجهة الأزمات الاقتصادية، وتُسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية عبر التخفيف من التفاوت بين الفئات ذات الدخول المرتفعة وتلك محدودة الدخل.

وفي الجزائر، تعد ضريبة الدخل جزءاً من استراتيجية الإصلاح المالي الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط. فهي تمثل إحدى الأدوات التي تعكس فلسفة الدولة في بناء نظام مالي أكثر استقلالية واستدامة، إذ توجَّه حصيلتها إلى تمويل الخدمات العامة والمشاريع التنموية، بما يعزز من دورها كآلية لتحقيق التوازن الاجتماعي والعدالة الضريبية[٢].

ويرى الباحث، إن ضريبة الدخل في كلا البلدين لا تختزل في بعدها المالي، بل تحمل بعداً قانونياً واجتماعياً واقتصاديًا يعكس التزام الدولة بمبادئ العدالة الاجتماعية ، وحرصها على بناء نظام مالي متوازن يضمن استقرار الموازنة العامة ويعزز التنمية المستدامة للدولة.

(١) ينظر المادة (٢) من قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣-٢٠٢٤-٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.

(٢) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، جامعة الإسكندرية، ص ١٢١-١٢٢.

المطلب الثاني: الأساس الفلسفي والتشريعي لضريبة الدخل

تُعد ضريبة الدخل من أبرز الأدوات المالية التي تقوم عليها الأنظمة الضريبية الحديثة، إذ لا تقتصر أهميتها على كونها وسيلة لتعبئة الموارد المالية للدولة، وإنما تمثل في جوهرها انعكاساً للرؤية الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي تتبناها الدولة في إدارة شؤونها العامة[١]. فهي الأداة التي توازن بين مبدأ المساواة أمام القانون من جهة، وبين مقتضيات العدالة الاجتماعية من جهة أخرى، وذلك من خلال توزيع الأعباء العامة على الأفراد والكيانات الاقتصادية وفقاً لطاقاتهم المالية، وبما يحقق التكافؤ ويحد من التفاوت الطبقي.

أولاً: الأسس النظرية لضريبة الدخل وأنواعها

تستند ضريبة الدخل في بنيتها إلى مجموعة من المبادئ النظرية التي تحدد إطارها القانوني والاقتصادي.

- مبدأ العدالة الضريبية: يعد الركيزة الأساسية التي تحكم فلسفة الضريبة، إذ يقوم على أن يتحمل المكلف الضريبة بقدر دخله أو ربحه، وهو ما يترجم في قاعدة التصاعدية التي تجعل الشرائح الأكثر دخلاً مطالبة بنسب ضريبية أعلى، بما يضمن المساواة النسبية ويحقق العدالة الاجتماعية مع مراعاة القواعد القائمة على العلاقة بين العمال واصحاب العمل على اسس اقتصادية[٢].
- مبدأ الكفاءة الاقتصادية: حيث تُعد ضريبة الدخل أداة للتأثير على الدورة الاقتصادية من خلال قدرتها على توجيه الاستهلاك أو الاستثمار. فقد تلجأ الدولة إلى تخفيض معدلاتها أو منح إعفاءات ضريبية لتشجيع الاستثمار وتحفيز النمو، أو ترفعها لتحقيق استقرار مالي في مواجهة الأزمات[٣].
- مبدأ الاستدامة المالية: إذ توفر ضريبة الدخل مورداً مالياً دائماً وقابلاً للتنبؤ، يسمح للدولة بتمويل الخدمات العامة الأساسية مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، ويضمن استقلالية القرار المالي بعيداً عن الاعتماد المفرط على القروض أو الموارد الناضبة.

أما من حيث الأنواع، فإن ضريبة الدخل تنقسم إلى:

---

(١) رابح رتيب، الممول والادارة الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١، ص٥٢.

(٢) ينظر للمادة (٢٢/ ثانيًا) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

(٣) محمد طاقة :صدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، العراق، ٢٠٠٦ ، ص ١٠.

١. ضريبة الدخل الشخصي الطبيعي أو المعنوي: التي تُفرض على دخول الأفراد مهما تنوعت مصادرها، كالرواتب والأجور والأرباح والعوائد المختلفة، وبما يتناسب مع قدرة المكلف على الدفع، ويمنحها القانون شخصية معنوية كالجمعيات على اختلاف انواعها[١].

٢. ضريبة دخل الشركات: الشركة المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة المؤسسة في العراق أو في خارجة[٢]، والتي تُفرض على الأرباح المتحققة للكيانات الاقتصادية، وتُعد مورداً استراتيجياً يدعم البنية التحتية ويعزز قدرة الدولة على تمويل خططها التنموية.

وبذلك، فإن ضريبة الدخل تمثل في أبعادها النظرية والتطبيقية أداة مزدوجة: مالية من حيث رفد الموازنة العامة، واجتماعية من حيث إعادة توزيع الثروة وتحقيق التوازن بين فئات المجتمع.

ثانياً: التشريعات الضريبية في العراق والجزائر وتطورها التاريخي

يُظهر التطور التاريخي للتشريعات الضريبية في كل من العراق والجزائر تبايناً في السياقات السياسية والاقتصادية، مع اتفاق في الهدف الأساس المتمثل في تعزيز موارد الدولة وتحقيق العدالة الضريبية.

- **في العراق:** منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة، برزت الحاجة إلى وضع تشريعات ضريبية تواكب المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. ففي العهد الملكي، اقتصر النظام الضريبي على تشريعات محدودة لم تكن كافية لتحقيق العدالة أو الكفاءة المالية. ومع تطور الحياة الاقتصادية، ظهرت قوانين جديدة لتنظيم ضريبة الدخل[٣]، لتشهد تحولاً بارزاً بعد عام ٢٠٠٣ حيث سعت الدولة إلى إعادة صياغة النظام الضريبي بما يتماشى مع المعايير الدولية[٤]. وقد تم إقرار قانون ضريبة الدخل بوصفه حجر الزاوية في التشريعات المالية، مع إدخال تعديلات متكررة لتوسيع قاعدة المكلفين وتعزيز الشفافية. كما برزت محاولات لإقرار ضرائب غير مباشرة مثل ضريبة القيمة

(١) ينظر للمادة (٥/١) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل.

(٢) ينظر للمادة (٦/١) من قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل.

(٣) قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ (المعدل).

(٤) جريدة الوقائع العراقية، قرار رقم (١٢) بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٧، قانون تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل، العدد: (٤١٣٢) ، ص ٣.

المضافة لتخفيف الاعتماد المفرط على إيرادات النفط، مع دعوات لتبسيط الإجراءات وتعزيز الثقة بين المكلف والإدارة الضريبية وممارسة نشاطها اثناء تطبيقها للقوانين الضريبية بحق المكلفين[١].

في الجزائر: تُظهر التجربة الجزائرية مساراً متدرجاً في تطوير تشريعات ضريبة الدخل، ارتبط بالتحولات السياسية والاقتصادية التي عرفتها البلاد منذ الاستقلال. فقد أُنشئ نظام ضريبي يستند إلى مبادئ العدالة والتكافؤ، مع تركيز على تنويع الإيرادات بعيداً عن الاعتماد الكلي على المحروقات. شهدت القوانين الضريبية الجزائرية تعديلات متلاحقة تهدف إلى تعزيز فعالية الإدارة الضريبية وتوسيع القاعدة الضريبية، فضلاً عن تحديث الإجراءات بما يتلاءم مع معايير الحوكمة الرشيدة. وفي هذا السياق، سعت الجزائر إلى مواءمة نظامها الضريبي مع التطورات الاقتصادية العالمية من خلال اعتماد إصلاحات تتعلق بضريبة الدخل على الأفراد والشركات[٢]، بما يسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية وتمويل التنمية الاقتصادية المستدامة.

ومن هنا يتضح أن ضريبة الدخل، من خلال أسسها النظرية وأنواعها، ومن خلال تطور تشريعاتها في كل من العراق والجزائر، ليست مجرد أداة مالية، بل هي إطار متكامل يعكس التوجهات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة، ويؤسس لتحقيق التوازن بين متطلبات الإيراد العام ومبادئ العدالة الضريبية.

ومما تقدم أن ضريبة الدخل تقوم على منظومة متكاملة من الأسس النظرية والأنواع التطبيقية التي تجعل منها أداة مالية واجتماعية ذات أبعاد متعددة، فهي ليست مجرد مورد لتعبئة الموازنة العامة، بل إطار لتحقيق العدالة الضريبية وإعادة توزيع الدخل بما يعزز التضامن الاجتماعي ويحد من التفاوت الاقتصادي. كما أن التجارب التشريعية في العراق والجزائر أبرزت أن تطور النظام الضريبي لا ينفصل عن السياقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، إذ مثّلت التشريعات الضريبية انعكاساً مباشراً لجهود الدولتين في مواجهة التحديات الاقتصادية والبحث عن بدائل مستدامة للموارد الريعية.

ويرى الباحث، إن ضريبة الدخل في كلٍّ من العراق والجزائر تمثل ركيزة جوهرية ضمن البنية التشريعية والمالية للنظام الضريبي، إذ تُعدّ الوسيلة الأكثر مباشرة في تمويل الموازنة العامة للدولة وتلبية

(١) يحيى مصطفى المبشر ، المنازعات الضريبية في القانون اللبناني (الدعاوى الضريبية) ، دار الحسيني للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ,١٩٩٤ ,ص٥.

(٢) بعولين صليحة، مرجع سابق، ص٢٣.

متطلباتها المالية المستمرة. فهي لا تقتصر على كونها مصدرًا ماليًا يرفد الخزينة العامة بالإيرادات اللازمة، بل تتجاوز ذلك لتؤدي وظيفة استراتيجية ذات بعد مزدوج، فمن ناحية أولى، تسهم في تحقيق التوازن بين الحاجة إلى الموارد المالية لتمويل الخدمات والمشروعات التنموية، ومن ناحية ثانية، تُجسد أداة لتحقيق العدالة الضريبية عبر إعادة توزيع الأعباء بما يراعي المقدرة التكليفية للمكلّفين ويحدّ من التفاوت الاجتماعي والاقتصادي.

المبحث الثاني: دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة

إذا كان المبحث الأول قد عالج الأسس النظرية والتشريعية لضريبة الدخل، فإن هذا المبحث يتناول الجانب العملي المقارن بين العراق والجزائر، من خلال دراسة أثر هذه الضريبة في دعم الموازنة العامة وتمويلها، مع التركيز على انعكاساتها على الشركات والمؤسسات الاقتصادية[1]. فالموازنة العامة تمثل الإطار المالي الذي يكشف عن مدى اعتماد الدولة على مواردها الذاتية سواء كانت الداخلية أو الخارجية، وتأتي ضريبة الدخل كإحدى الأدوات الجوهرية لتعزيز الاستقلال المالي وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية.

كما يكرّس هذا المبحث لتحليل العلاقة بين ضريبة الدخل وتمويل الموازنة العامة في البلدين محل الدراسة، مع تقييم تأثيرها المالي على الشركات، وبيان التحديات الرئيسة التي تواجه تطبيقها، وصولًا إلى طرح مقترحات عملية تسهم في تحسين كفاءة الضريبة وتعزيز دورها في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي.

المطلب الأول: ضريبة الدخل والشركات وتمويل الموازنة العامة

أولاً: تقييم تأثير ضريبة الدخل على الشركات

تشكّل ضريبة الدخل عنصراً أساسياً في النظام الضريبي العراقي والجزائري، حيث تلعب دوراً محورياً في تحديد المسارات المالية للشركات. ويبرز أثرها المباشر من خلال تقليص الأرباح الصافية المتاحة لإعادة الاستثمار، وهو ما قد يحدّ من توسع الشركات في مشاريع جديدة أو من قدرتها على تعزيز

(١) عبد الامير شمس الدين، الضرائب اسسها العلمية وتطبيقاتها العملية دراسة مقارنة مع احكام اهم الضرائب اللبنانية المباشرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت، ١٩٨٠، ص١٨.

الابتكار والنمو الاقتصادي. فالعبء الضريبي المرتفع يؤدي في أحيان كثيرة إلى تراجع الحوافز الاستثمارية، ويزيد من حذر الشركات في اتخاذ قرارات استراتيجية كبرى[١].

وبالرغم من ذلك، تلجأ بعض الشركات إلى اتباع خطط للتخطيط الضريبي بهدف التخفيف من هذا العبء عبر تحسين الكفاءة التشغيلية أو إعادة هيكلة رأس المال[٢]، غير أنّ غياب الاستقرار في البيئة التشريعية، مع ما يشوب الإدارة الضريبية أحياناً من غموض، قد يضعف التزام الشركات بالقوانين ويؤثر سلباً على ثقة المستثمرين. كما يظهر التأثير غير المباشر في المشهد التنافسي؛ إذ تتمكن الشركات الكبرى من التعامل بمرونة مع المتغيرات الضريبية، على عكس الشركات المتوسطة والصغيرة التي تتأثر بشكل أكبر، مما يعمّق فجوة التنافس ويؤثر في ديناميات السوق.

ثانياً: التأثير المالي لضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة في العراق والجزائر

تتمثل أبرز أبعاد التأثير المالي لضريبة الدخل على الشركات في ارتباطها المباشر بقرارات الاستثمار والنمو. ففي ظل معدلات ضريبية مرتفعة، قد تتردد الشركات في توسيع عملياتها أو الدخول في أسواق جديدة، خوفاً من تآكل العائدات بفعل الأعباء المالية. كما أن هذه الضريبة تؤثر في القرارات المتعلقة بتوزيع الأرباح بين المساهمين أو إعادة استثمارها، مما يفرض على الشركات موازنة دقيقة بين تعظيم العوائد وتخفيف الأعباء الضريبية.

كما تلجأ بعض الشركات إلى الاستدانة لتقليل العبء الضريبي عبر الاستفادة من خصم الفوائد، إلا أن هذه السياسة قد تحمل مخاطر مالية على المدى الطويل. ومن جانب آخر، فإن التخطيط الضريبي الاستراتيجي أصبح جزءاً لا يتجزأ من الإدارة المالية للشركات، إذ تحاول استغلال الحوافز الضريبية والثغرات التشريعية لتحقيق أقصى قدر من الفاعلية[٣]. وبذلك، يتضح أن ضريبة الدخل لا تقتصر على كونها عبئاً مالياً، بل هي عامل مؤثر في رسم استراتيجيات النمو والتمويل على حد سواء. اما تمويل الموازنة العامة في العراق والجزائر ويكون كالاتي:

(١) رابح رتيب ، الممول والادارة الضريبية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ١٩٩١، ص٦٤.

(٢) زينب حسين عوض الله، مرجع سابق، ص ١١٨.

(٣) زينب حسين عوض الله، مبادئ المالية العامة، جامعة الإسكندرية، ص ٧٦.

١. تمويل الموازنة العامة في العراق

يمثل تمويل الموازنة العامة في العراق تحدياً استراتيجياً يفرض على الدولة البحث عن مصادر إيراديه مستدامة إلى جانب النفط، الذي يشكل المصدر الرئيس لإيراداتها. في هذا السياق، اكتسبت ضريبة الدخل أهمية خاصة، إذ سعت الحكومة العراقية إلى تعزيز التشريعات الضريبية وتوسيع قاعدة المكلفين بهدف تنويع الموارد المالية[١]. ولا يقف دور ضريبة الدخل عند حدود توفير الإيرادات، بل يمتد ليعكس التزام الدولة بتحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الثروات بشكل أكثر إنصافاً.

كما أسهمت ضريبة الدخل في تعزيز مرونة الاقتصاد العراقي عبر تقليل الاعتماد الكلي على العائدات النفطية، وهو ما يعزز من قدرة الدولة على مواجهة تقلبات الأسعار العالمية. وإلى جانب ذلك، يمثل حسن إدارة المديونية العامة عاملاً حيوياً في ضمان تمويل مستدام، حيث تسعى الدولة إلى موازنة الاقتراض مع تحسين التصنيف الائتماني لتعزيز ثقة المجتمع الدولي والمستثمرين[٢]. وبذلك، يتضح أن ضريبة الدخل تُعدّ عنصراً محورياً في تحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي في العراق.

٢. تمويل الموازنة العامة في الجزائر

أما في الجزائر، فقد مثّلت ضريبة الدخل أحد الأدوات الأساسية التي وظفتها الدولة للتخفيف من اعتمادها الكبير على العائدات النفطية. ورغم أنّ الإيرادات النفطية لا تزال تمثل عمود الخزانة العامة، إلا أنّ الإصلاحات المالية هدفت إلى تطوير النظام الضريبي وتعزيز كفاءة التحصيل[٣]. وقد أظهرت التجربة الجزائرية أنّ ضريبة الدخل تمثل أداة فعّالة في تمويل المشروعات التنموية وتوفير الخدمات العامة الأساسية كالتعليم والصحة والبنية التحتية.

كما ارتبط دور ضريبة الدخل في الجزائر بجهود تنويع مصادر الإيرادات وتطوير بيئة الاستثمار[٤]. فكلما كانت الموازنة العامة ممولة بشكل أكثر تنوعاً، زادت ثقة المستثمرين المحليين والأجانب، مما ساهم في جذب رؤوس الأموال وتعزيز النمو الاقتصادي. وبذلك، فإن ضريبة الدخل لم تكن مجرد وسيلة لزيادة الإيرادات، بل تحولت إلى عنصر استراتيجي في بناء سياسة مالية رشيدة تحقق التوازن بين الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

---

(١) محمد طاقة :صدى العزاوي، مرجع سابق ، ص ٢٢.

(٢) نيل محمد عواجة، مبدا عدالة الضريبة في قضاء الدستورية دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩، ص ٣٢.

(٣) تواتي فتيحة، مرجع سابق، ص ٤٥.

(٤) بعولين صليحة، تأثير الضرائب على الشركات، تقرير تربص لنيل شهادات الجامعة التطبيقية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣/٢٠٠٤، ص٣٣.

إنّ ضريبة الدخل لم تعد مجرد أداة مالية لتحصيل الإيرادات، بل أصبحت إحدى الركائز الجوهرية التي تستند إليها السياسة المالية في كلٍّ من العراق والجزائر. فقد بيّن المطلب الأول كيف تؤثر هذه الضريبة في الشركات من خلال انعكاساتها المباشرة على الأرباح الصافية، والقرارات الاستثمارية، واستراتيجيات النمو، وما تثيره من تحديات تتعلق بالتخطيط الضريبي والإدارة المالية. كما أظهر المطلب الثاني أن ضريبة الدخل تؤدي دوراً محورياً في تمويل الموازنة العامة، سواء عبر تعزيز الاستقلالية المالية وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية في العراق، أو من خلال دعم مشروعات التنمية وتحقيق التوازن الاقتصادي في الجزائر.

ويرى الباحث، إنّ ضريبة الدخل تُعد من أهم الأدوات القانونية والمالية المزدوجة الأبعاد، إذ تتجاوز وظيفتها المحاسبية البسيطة في تحصيل الإيرادات لتغدو آلية تشريعية واقتصادية تُمكّن الدولة من تحقيق غاياتها في مجالي التمويل العام والعدالة الاجتماعية على حد سواء. فمن الناحية الأولى، تُمثل ضريبة الدخل مصدرًا رئيسًا لتعبئة الموارد المالية، يُسهم في توفير التمويل المستدام للموازنة العامة، ويُتيح للحكومة إمكان رسم سياساتها المالية والاقتصادية بعيدًا عن الارتهان لمصادر تقليدية متذبذبة كعائدات النفط أو المساعدات الخارجية. ومن الناحية الثانية، فإنها تُجسد وسيلة قانونية لتحقيق العدالة الضريبية عبر مبدأ التوزيع العادل للأعباء العامة بين المكلفين، بما يتناسب مع قدراتهم المالية، وهو ما ينسجم مع المبادئ الدستورية المقررة في التشريعات العراقية والجزائرية التي تُلزم الدولة بالموازنة بين كفاءة النظام الضريبي وعدالته. إنّ هذا البعد المزدوج يفرض على كل من العراق والجزائر ضرورة مواصلة تطوير تشريعاتهما الضريبية، وتكييفها مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، بما يُحقق الانسجام مع المعايير الدولية الحديثة في مجال السياسة الضريبية .كما يقتضي الأمر تعزيز كفاءة الإدارة المالية والضريبية، سواء من خلال تحديث الهياكل المؤسسية والتقنية، أو عبر ترسيخ مبادئ الشفافية والمساءلة في جباية الضرائب وتوزيعها.

وبذلك، فإنّ ضريبة الدخل لا تقتصر على كونها أداة لتحصيل الأموال، بل ترتقي إلى أن تكون رافعة تشريعية للتنمية الاقتصادية، ووسيلة لتكريس التضامن الاجتماعي، وركيزة أساسية لاستقرار الاقتصاد الوطني في مواجهة الأزمات الداخلية والتقلبات الخارجية.

المطلب الثاني: تقييم دور ضريبة الدخل في تمويل الموازنة العامة

إنّ النظام الضريبي في أي دولة يُعدّ مرآةً لمدى قدرتها على إدارة شؤونها المالية وتوجيه مواردها بما يحقق العدالة والاستقرار والتنمية. وتُعدّ ضريبة الدخل، في هذا السياق، إحدى الأدوات المالية ذات الأهمية الكبرى، لما لها من دور مزدوج يتمثل في تعبئة الموارد المالية اللازمة لتمويل الموازنة العامة من جهة، وفي إعادة توزيع الدخل والثروة بما يحقق المساواة بين فئات المجتمع من جهة أخرى. غير أنّ التجارب العملية في العراق والجزائر تكشف عن وجود تحديات معقدة تواجه هذه الضريبة، سواء على مستوى الامتثال والتحصيل، أو على مستوى الثقة والشفافية، أو فيما يتعلق بتأثير العوامل الاقتصادية والسياسية في تقييد فعاليتها.

وفي مقابل هذه التحديات، يبرز البحث العلمي القانوني كأداة ضرورية لتشخيص مكامن الخلل، واقتراح الحلول الواقعية التي تضمن تحسين النظام الضريبي ورفع كفاءته. ومن ثمّ، يتناول هذا المطلب بالتحليل أهمية تمويل الموازنة العامة والتحديات الرئيسة التي تواجه ضريبة الدخل، ثم ينتقل إلى سبل تحسين هذه الضريبة والمقترحات الكفيلة بتعزيز دورها في تحقيق استدامة مالية واقتصادية.

أولاً: التحديات

تمثل الموازنة العامة الوثيقة المالية التي تُجسد أولويات الدولة وتوجهاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فهي ليست مجرد حسابات رقمية، بل تعبير عن فلسفة الدولة في إدارة مواردها وتوزيعها. ولذا، فإنّ البحث في آليات تمويلها يُعدّ أمراً جوهرياً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية المستدامة.

إنّ ضريبة الدخل هي وسيلة مشروعة لا يقرها القانون القائم في القائم في دولة ما و التخلص من العبء الضريبي هو لا يساعد على فساد عدالة التوزيع المقصود و حسب رايه يؤدي الى تحصيل الشرفاء وحدهم العبء الضريبي,مما يدفع بعض الفقهاء إلى القول أن الضريبة التزام لا يقع على كاهل الشرفاء[1]، تُعتبر المصدر الأكثر استقراراً بين مصادر الإيرادات العامة، لما تتسم به من مرونة وقابلية للتكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة، فضلاً عن طابعها التصاعدي الذي يُسهم في إعادة التوازن

(١) أيت قاسي ليندة، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ليسانس، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠٨. ، ص ١٣.

بين الطبقات الاجتماعية. ومع ذلك، فإنّ التجربة العراقية والجزائرية تكشف أنّ هذا الدور ما زال دون المستوى المطلوب، وأن هناك عوائق جدية تعيق قدرة الضريبة على تحقيق أهدافها.

وتتمثل أبرز التحديات فيما يلي:

ضعف الامتثال الضريبي : حيث يتجنب عدد كبير من الأفراد والشركات التصريح بدخولهم الحقيقية، إمّا عبر التهرب عن دفع الضرائب[١]، وهو ما يُفقد الدولة نسبة مهمة من إيراداتها المستحقة. ويرجع هذا الضعف إلى تعقيد القوانين، وإلى محدودية الثقافة الضريبية، فضلاً عن تدني الثقة في قدرة المؤسسات الحكومية على توظيف الإيرادات بشكل عادل وشفاف.

انتشار الفساد والرشاوى: يشكّل أحد أبرز المعوقات، إذ يؤدي إلى تسرب الإيرادات وتوجيهها بعيداً عن مقاصدها التنموية، ويُضعف بالتالي من شرعية النظام الضريبي في نظر المواطنين[٢].

تعقيد التشريعات والإجراءات الضريبية: فالنصوص القانونية كثيراً ما تتسم بالغموض، وتخضع لتعديلات متكررة تُربك المكلفين، كما أن طول الإجراءات الإدارية يُسهم في تراجع الثقة بالنظام الضريبي.

الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية في العراق: وهو ما جعل ضريبة الدخل ذات دور ثانوي، وأضعف الحافز السياسي والمؤسسي لتطويرها. بينما في الجزائر، ورغم وجود محاولات لإرساء نظام ضريبي أكثر شمولاً، إلا أن التحديات الاقتصادية والسياسية ما زالت تعرقل تحقيق النتائج المرجوة.

ضعف الثقافة الضريبية المجتمعية: إذ يغيب عن وعي المواطن في كثير من الأحيان أن الضريبة ليست عقوبة مالية، بل وسيلة لضمان استمرارية الخدمات العامة، وهو ما يستدعي بناء وعي جديد يربط بين الضريبة والتنمية.

ثانياً: سبل تفعيل دورها المستقبلي

في ضوء التحديات السابقة، يصبح الإصلاح الضريبي ضرورة حتمية لا تقبل التأجيل. ومن ثمّ، فإن تحسين ضريبة الدخل يتطلب اتباع مقاربة شمولية تستند إلى إصلاح تشريعي ومؤسسي وإجرائي متكامل، ويمكن بلورة أبرز المقترحات في النقاط التالية:

---

(١) اميل جبار عاشور ، سياسة التجريم والعقاب في الجرائم الاقتصادية ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة ، العدد (الحادي عشر), المجلد ١ ، ٤/تشرين الاول/٢٠٢٤، ص٥٦.

(٢) صباح نعوش، الضرائب في الدول العربية، دار البيضاء، ص ٧.

إصلاح النظام التشريعي الضريبي من خلال صياغة نصوص قانونية واضحة ومبسطة، تُراعي العدالة والشفافية وتبتعد عن الغموض والتناقض. كما يتعين على المشرّع أن يجعل النظام الضريبي أكثر مرونة، بحيث يستجيب للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية دون الحاجة إلى تعديلات متكررة.

تبسيط الإجراءات الإدارية عبر اعتماد نظام موحّد للتحصيل، يقلل من الاحتكاك المباشر بين المكلف والإدارة الضريبية، ويحد من فرص الفساد، مع اختصار الوقت والجهد في عملية التصريح والتحصيل.

توظيف التكنولوجيا الرقمية وذلك بإطلاق منصات إلكترونية موحدة تسمح بتقديم الإقرارات الضريبية، والدفع عبر الوسائل الإلكترونية، مع اعتماد نظم ذكية لرصد حالات التهرب والتلاعب[١]. هذا التحول الرقمي يسهم في رفع مستوى الشفافية، ويعزز الثقة في النظام الضريبي.

تعزيز الثقافة الضريبية والوعي المجتمعي من خلال حملات إعلامية وتربوية شاملة تُظهر العلاقة بين دفع الضريبة وتحسين الخدمات العامة، وهو ما يُعيد بناء الثقة بين الدولة والمواطن.

تحفيز الامتثال الطوعي عبر تقديم حوافز للمكلفين الملتزمين، كمنح تخفيضات ضريبية محدودة أو شهادات تقدير للشركات الملتزمة، بما يُشجع الآخرين على الالتزام.

إصلاح البنية المؤسسية للإدارة الضريبية وذلك بإعادة هيكلتها لتصبح أكثر استقلالية وكفاءة، مع تعزيز الرقابة الداخلية، وتفعيل مبدأ المساءلة، وضمان الشفافية في كافة مراحل العمل.

التكامل بين السياسات المالية والاقتصادية حيث يجب ألا يُنظر إلى ضريبة الدخل بمعزل عن السياسات الاقتصادية الأخرى، بل ينبغي ربطها بخطط التنمية والاستثمار، بما يعزز من فعاليتها في تحقيق الاستدامة المالية.

تشجيع الاستثمار ومكافحة التهرب الضريبي عبر توفير بيئة قانونية واستثمارية مستقرة، وإغلاق الثغرات التي يستغلها البعض لتجنب الضريبة، أو التهرب من دفع الضرائب[٢]، كما يجب تعزيز التعاون الدولي في تبادل المعلومات الضريبية.

ويرى الباحث، إن ضريبة الدخل في العراق والجزائر، رغم مكانتها الجوهرية في تمويل الموازنات العامة، تواجه تحديات عميقة ترتبط بضعف الامتثال، والفساد، وتعقيد التشريعات، وضعف الثقافة

(١) نيل محمد عواجة، مبدا عدالة الضريبة في قضاء الدستورية دراسة تحليلية ، دار النهضة العربية ، القاهرة،١٩٩٠، ص٤٢.

(٢) اميل جبار عاشور ، سياسة التجريم والعقاب في الجرائم الاقتصادية ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة ، العدد (الحادي عشر), المجلد ١ ، ٤/تشرين الاول/٢٠٢٤، ص٥٦.

الضريبية. إلا أنّ هذه التحديات ليست قدراً محتوماً، بل يمكن تجاوزها عبر حزمة إصلاحات تشريعية وإدارية ومجتمعية، تجعل من هذه الضريبة أداة فعالة لتحقيق العدالة الاجتماعية، وضمان الاستقرار الاقتصادي، وتأمين التمويل المستدام للموازنة العامة. وبذلك، فإن الرهان على إصلاح ضريبة الدخل هو رهان على مستقبل الدولة المالي، وعلى قدرتها في التحول من الاعتماد الأحادي على الموارد الريعية، إلى بناء اقتصاد متوازن قادر على مواجهة الأزمات وتحقيق التنمية المستدامة.

الخاتمة

إن ضريبة الدخل ليست مجرد أداة جمع مالي، بل هي عنصر استراتيجي يربط بين الاستدامة المالية، العدالة الاجتماعية، والسياسة الاقتصادية المتكاملة. إن تطبيق توصيات البحث من شأنه أن يعزز دور الضريبة في تمويل الموازنة العامة لكل من العراق والجزائر، ويوفر أساساً قوياً لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتقليل الفجوات الاجتماعية، وضمان استقرار مستوى المعيشة للمواطنين على المدى الطويل.

الاستنتاجات

تبين من التحليل أن ضريبة الدخل تعد ركيزة أساسية في هيكل النظم المالية لكل من العراق والجزائر، إذ تمثل أداة حيوية لتوليد الإيرادات العامة المستدامة، وهو ما يعزز قدرة الدولتين على تمويل المشروعات التنموية والخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

يظهر أن ضريبة الدخل ليست مجرد أداة مالية، بل تجسيد عملي لمبدأ العدالة الاجتماعية والعدالة الضريبية، حيث يتم تحميل الأفراد والشركات أعباء مالية متناسبة مع قدرتهم على الدفع، ما يحد من الفجوات الاقتصادية والاجتماعية ويعزز التضامن الوطني.

أظهرت الدراسة أن فعالية ضريبة الدخل تتأثر بعدة عوامل، منها ضعف الامتثال الضريبي، التعقيد التشريعي، ونقص الوعي الضريبي لدى المواطنين، إضافة إلى التحديات الاقتصادية والسياسية في العراق، والاعتماد المفرط على الموارد النفطية والمحروقات في الجزائر.

تشير المعطيات إلى أن تطوير التشريعات والإجراءات الضريبية ورفع كفاءة الإدارة المالية، من شأنه تحسين الأداء الكلي للنظام الضريبي، وزيادة قدرة الدولة على جمع الموارد بطريقة عادلة وفعّالة، بما يعزز الاستقرار المالي والاقتصادي.

تؤكد المقارنة بين العراق والجزائر أن التنويع في مصادر الإيرادات، واعتماد سياسات ضريبية مرنة،

يعتبران من الركائز الأساسية لتحقيق الاستدامة المالية وتقليل الاعتماد على المصادر الأحادية كالنفط، بما ينعكس إيجاباً على النمو الاقتصادي وتحسين مستوى المعيشة.

التوصيات

١. ضرورة تطوير آليات الإدارة الضريبية عبر تحديث النظم الإلكترونية، تبسيط الإجراءات، وضمان الشفافية في تحصيل الإيرادات، مما يسهم في الحد من التهرب الضريبي والفساد الإداري.

٢. اعتماد برامج تعليمية وحملات إعلامية تستهدف جميع فئات المجتمع، لتوضيح العلاقة بين الالتزام الضريبي وتنمية الخدمات العامة، بما يعزز ثقافة الالتزام الطوعي ويُوسّع قاعدة المكلفين.

٣. مراجعة الشرائح الضريبية الحالية، وإدخال حوافز ضريبية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، لتشجيع الاستثمار والنشاط الاقتصادي، وضمان تحقيق العدالة الضريبية بين مختلف فئات المجتمع.

٤. العمل على تقليل الاعتماد على النفط في العراق والمحروقات في الجزائر، وتوسيع قاعدة الإيرادات الضريبية من خلال استغلال القطاعات الإنتاجية والخدماتية، بما يعزز الاستقلال المالي ويزيد من المرونة الاقتصادية.

٥. اعتماد مؤشرات أداء واضحة ومراقبة دورية لضمان حسن استخدام الموارد الضريبية في المشاريع التنموية، وتعزيز الثقة بين الدولة والمواطنين والمستثمرين.

٦. لتسهيل الامتثال الضريبي وتحفيز الاستثمارات، بما يدعم تحقيق التنمية المستدامة ويوسع قاعدة الإيرادات العامة.

المصادر

أولاً: الكتب

١. أيت قاسي، ليندة، التهرب الضريبي وآليات مكافحته، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، ٢٠١٨.

٢. إبراهيم، عبد الأمير شمس الدين، الضرائب: أسسها العلمية وتطبيقاتها العملية – دراسة مقارنة مع أحكام أهم الضرائب اللبنانية المباشرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٨٠.

٣. بيومي، زكريا محمد، الطعون القضائية في أوامر الضرائب على الدخل – دراسة تحليلية في التشريعين الضريبيين الفرنسي والمصري، دار الاتحاد العربي للطباعة، مصر، ١٩٧٣.

٤. رابح، رتيب، الممول والإدارة الضريبية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩١.

٥. صباح، نعوش، الضرائب في الدول العربية، دار البيضاء، دون سنة نشر.

٦. عواجة، نيل محمد، مبدأ عدالة الضريبة في قضاء الدستورية – دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ٢٠١٩.

٧. عواجة، نيل محمد، مبدأ عدالة الضريبة في قضاء الدستورية – دراسة تحليلية، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٩٠.

٨. عوض الله، زينب حسين، مبادئ المالية العامة، جامعة الإسكندرية، ص ١٢١-١٢٢.

٩. طاقة، محمد، وصدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار المسيرة، العراق، ٢٠٠٦.

١٠. يحيى، مصطفى المبشر، المنازعات الضريبية في القانون اللبناني (الدعاوى الضريبية)، دار الحسيني للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٤.

ثانيًا: الرسائل والأطاريح الجامعية

١. بعولين، صليحة، تأثير الضرائب على الشركات، تقرير تربص لنيل شهادة الجامعة التطبيقية، جامعة الجزائر، ٢٠٠٣/٢٠٠٤.

٢. تواتي، فتيحة، الضريبة كأداة للتنمية الاقتصادية، دفعة ٢٠٠١، جامعة الجزائر.

ثالثًا: البحوث المنشورة

١. اميل جبار، عاشور، "سياسة التجريم والعقاب في الجرائم الاقتصادية"، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، المجلد (١)، العدد (١١)، ٤ تشرين الأول ٢٠٢٤.

٢. حسين، كامل وداعة، "المنازعة الضريبية ودور التقاضي الضريبي في تحقيق التوازن بين مصلحة المكلفين وحقوق الخزانة العامة في ظل ضريبة الدخل (دراسة مقارنة)" ، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، المجلد (١)، العدد (١٣)، ٢٠٢٥.

٣. زينب، عبد الكاظم حسن، "دور الضرائب الخضراء في الحد من التلوث البيئي في العراق – دراسة مقارنة"، مجلة ميسان للدراسات القانونية المقارنة، المجلد (١)، العدد (١)، ٣٠ حزيران ٢٠٢٠.

رابعًا: القوانين والتشريعات

١. الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥.

٢. قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل.

٣. قانون الموازنة العامة الاتحادية لجمهورية العراق للسنوات المالية (٢٠٢٣–٢٠٢٤–٢٠٢٥) رقم (١٣) لسنة ٢٠٢٣.

٤. جريدة الوقائع العراقية، القرار رقم (١٢) بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٧، قانون تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (١١٣) لسنة ١٩٨٢ المعدل، العدد (٤١٣٢).

References

First: Books

Ait Kassi, Linda. Tax Evasion and Its Combating Mechanisms. Faculty of Economic Sciences, Algeria, 2018.

Al-Shams Al-Din, Abdul-Amir. Taxes: Their Scientific Foundations and Practical Applications – A Comparative Study with the Provisions of the Most Important Lebanese Direct Taxes. University Institution for Studies, Publishing and Distribution, Beirut, 1980.

Bayoumi, Zakaria Mohammed. Judicial Appeals in Income Tax Orders – An Analytical Study in the French and Egyptian Tax Legislations. Arab Union

Printing House, Egypt, 1973.

Rabah, Rateb. The Taxpayer and the Tax Administration. Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo, 1991.

Naoush, Sabah. Taxes in Arab Countries. Casablanca, n.d.

Aouaja, Neel Mohammed. The Principle of Tax Justice in Constitutional Jurisprudence – An Analytical Study. Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo, 2019.

Aouaja, Neel Mohammed. The Principle of Tax Justice in Constitutional Jurisprudence – An Analytical Study. Dar Al-Nahda Al-Arabia, Cairo, 1990.

Awadallah, Zeinab Hussein. Principles of Public Finance. University of Alexandria, pp. 121–122.

Taqa, Mohammed, & Al-Azzaoui, Sada. Economics of Public Finance. Dar Al-Maseera, Iraq, 2006.

Al-Mubasher, Yahya Mustafa. Tax Disputes in Lebanese Law (Tax Litigation). Al-Husseini Publishing and Distribution, Beirut, 1994.

Second: Theses and Academic Reports

Baouline, Saliha. The Impact of Taxes on Companies. Internship Report Submitted for the University Applied Certificate, University of Algiers, 2003/2004.

Touati, Fatiha. Taxation as an Instrument of Economic Development. Graduation Thesis, University of Algiers, 2001.

Third: Journal Articles

Ashour, Emile Jabbar. “Criminalization and Punishment Policy in Economic Crimes.” Misan Journal of Comparative Legal Studies, Vol. 1, No. 11, October 4, 2024.

Hussein, Kamel Wadaa. “Tax Disputes and the Role of Tax Litigation in Achieving Balance Between Taxpayers’ Interests and the Rights of the Public Treasury under Income Tax: A Comparative Study.” Misan Journal of Comparative Legal Studies, Vol. 1, No. 13, 2025.

Hassan, Zainab Abdul-Kadhim. “The Role of Green Taxes in Reducing Environmental Pollution in Iraq: A Comparative Study.” Misan Journal of Comparative Legal Studies, Vol. 1, No. 1, June 30, 2020.

Fourth: Laws and Legislations

The Constitution of the Republic of Iraq, 2005.

Income Tax Law No. (113) of 1982 (as amended).

Federal General Budget Law of the Republic of Iraq for the Fiscal Years (2023–2024–2025), Law No. (13) of 2023.

Iraqi Official Gazette (Al-Waqa’i Al-Iraqiya), Decision No. (12) dated July 27, 2009, Law Amending the Income Tax Law No. (113) of 1982 (as amended), Issue No. (4132).